

المراة الريفية الجزائرية والصناعة التقليدية والحرفية: مقارنة في الدور والمآلات
*The developmental role of Algerian rural women in the handicraft and
crafts sector: Approach in role and prospects*

عابد أحلام*

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر، a.abed@univ-setif2.dz

تاريخ القبول: 2022/02/07

تاريخ الإرسال: 2022/01/12

ملخص:

تحاول الدراسة أن تفحص الدور التنموي للمراة الريفية في إطار قطاع الصناعة التقليدية والحرف، باعتباره قاطرة التنمية الاقتصادية، من خلال مساهمته الفعلية في مجال التوظيف والإنتاج والاستثمار، وموفر للاحتياجات الضرورية للمواطنين خاصة بالمناطق الريفية، التي تعتبر فيها المراة جزء أساسيا في عملية تحقيق التنمية الشاملة، وقدرتها على المشاركة، لأن ممارستها للنشاط الحرفي يمكنها من أن تصبح عنصرا فاعلا للنهوض بهذا القطاع، في مقابل تحديات تقف أمام تحقيق هذا الطموح، لهذا تحاول هذه الورقة توضيح هذا الإشكال، من خلال تسليط الضوء على دورها التنموي من أجل ترقية وتطوير هذا القطاع والآفاق المنتظرة منها، وهو ما دفع بالهيئات المعنية عن طريق برامجها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال، بهدف تجسيد الفعل المقاوالاتي واقعيًا، لمساعدتها في دفع عجلة التنمية الريفية.

الكلمات المفتاحية: المراة الريفية؛ التنمية الاقتصادية؛ التنمية الريفية؛ الحرف؛ الصناعات التقليدية.

Abstract:

The study attempts to examine the development role of rural women within the framework of the traditional industry and handicraft sector, as an engine of economic development, through its effective contribution in the field of employment, production and investment, and meets the necessary needs of citizens, especially in rural areas, where women are one Through its support programs for small and medium-sized enterprises in this field, with the aim of achieving entrepreneurial action, to help them advance rural development.

Keywords: Rural women; economic development; rural development; crafts; traditional industries.

مقدمة:

أصبح الدور المركزي للمرأة الريفية في التنمية الريفية، من أولويات التنمية الريفية المتكاملة، وأن إدماجها شرط أساسي لتحقيق التنمية المحلية خصوصا، والتنمية الشاملة بصورة عامة، وذلك لديناميكيته في التنمية ومواجهتها للمشاكل التي تتعرض لها، وهو ما يؤهلها أن تصبح عنصرا فعالا وقويا ومهما في مخططات التنمية، من خلال خلق فرص تمكينها في مختلف المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

وفي نفس الصدد، وبالنظر إلى الوضع الاقتصادي والمالي الهش الذي تعيشه الجزائر حاليا، والذي فرض عليها التوجه إلى الاهتمام بقطاعات غير ريعية، سعيا منها للبحث عن رهانات مربحة، إذ تعتبر فرص الصناعات التقليدية بمثابة مفتاح للتنمية الاقتصادية ومستقبل الاقتصاد الجزائري، كونه عامل حيوي له تأثيرات فعالة في خلق مناصب شغل جديدة، وتقليص البطالة، لأنه يعتمد بالدرجة الأولى على عملية استغلال الموارد المحلية المحدودة والبسيطة وغير المكلفة، وهو ما يتوافق ووضع المرأة الريفية كمصدر دخل، لذا كان لزاما على الدولة تطوير وترقية هذا القطاع وحمايته من الاندثار، نظرا للمشاكل التي يعاني منها، أبرزها النظرة الدونية له ولأصحاب الحرف اليدوية التقليدية، وبالتحديد المرأة الريفية والتحديات التي تعاني منها على وجه الخصوص.

أهمية الدراسة: أمام هذا، تسعى الدولة الجزائرية جاهدة لانعاش قطاع الصناعات التقليدية والحرفية في الريف، إدراكا منها لأهميته الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، نتيجة المساهمة الفعالة للمرأة في تزايد وتطور النشاطات الاقتصادية، وخلق روح المبادرة والاعتماد على الذات، بالرغم من الصعوبات سواء التي تعاني منها، أو قطاع الصناعات التقليدية والحرفية، ومدى تأثيره على الدور التنموي للمرأة الريفية.

هدف الدراسة: بناء على أهمية الموضوع، تهدف الدراسة إلى وضع إطار عام لعملية التنمية الاقتصادية ودور المرأة الريفية فيها، وذلك بالتركيز على قطاع الصناعات التقليدية والحرفية. إشكالية الدراسة: تماشيا مع ما تم ذكره، حاولنا في هذه الورقة التطرق إلى واقع مساهمة المرأة الريفية الجزائرية في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرفية، نظرا لامتلاكها تجربة في هذا المجال من واقعها المعاش، وذلك في مقابل تراجع وتقهر قطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر.

ولإثراء هذا الموضوع من بعض جوانبه، حاولنا طرح الإشكالية الرئيسية الآتية: فيما يتمثل الدور التنموي للمراة الريفية الجزائرية في مجال الحرف والصناعات التقليدية ورهاناته المستقبلية؟

ولتحليل هذه الإشكالية ودراستها قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- 1-ما هو واقع قطاع الصناعات التقليدية والحرف في إطار نشاطات المراة الريفية الجزائرية؟
 - 2-فيما تتمثل الصعوبات التي تواجهها المراة الريفية الجزائرية في ممارستها لنشاط الصناعات التقليدية والحرفية، وما هي أهم رهاناتها المستقبلية في هذا القطاع؟
- فرضية الدراسة: للإجابة على الإشكال الرئيسي والتساؤلات الفرعية، افترضنا ما يلي: تمتلك المراة الريفية الجزائرية المؤهلات والخصائص التي تمكنها من تطوير وترقية قطاع الصناعات التقليدية والحرف، لمساهمتها الإيجابية بالرغم من التحديات التي تعاني منها على مستواها الخاص وبالتحديد الاجتماعية، وهو ما يمكنها من احتلال مركز قوي في قيادة عجلة التنمية الريفية، والمساهمة في النشاط الاقتصادي.

منهج الدراسة: اعتمدنا في هذا الموضوع على مجموعة من المناهج العلمية، في مقدمتها، المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتناسب والإطار النظري للموضوع، من خلال وصف واستعراض الجوانب النظرية للصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر، ومحاولة تحليل أهم وظائفها لإسقاطها على الواقع بالتركيز على المراة الريفية.

على ضوء ما سبق، جاء تقسيم الموضوع، إلى محورين رئيسيين:

المحور الأول: واقع الصناعات التقليدية والحرف وموقع المراة الريفية الجزائرية فيها:
تصورات نظرية وممارسات عملية

نظرا لأهمية قطاع الصناعات التقليدية والحرف في النهوض بعملية التنمية الاقتصادية، وذلك لتوفيره مناصب الشغل والإيرادات المالية، بالإضافة إلى بعده الحضاري والثقافي لتاريخ المجتمعات، الأمر الذي شكل أثارا إيجابية بالنسبة للحرفيين، ومن بينهم المراة الريفية، التي أصبحت تحظى باهتمام كبير كأحد الأسس الهامة في التنمية الريفية، من خلال الجهود التي تسعى لتمكينها من المشاركة في النشاط الاقتصادي، بهدف ترقية مكانتها وتطوير الاقتصاد الوطني، وهو ما يسعى هذا العنصر توضيحه وفقا لعناصره المختلفة.

أولاً: الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر: إطار معرفي- نظري

جاء مصطلح الصناعة التقليدية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية¹ CNUCED: الطابع التقليدي أو الفني، الذي يعكس خصائص وتقاليد البلد المنتج، ومنتجات حرفيين يمارسون غالبا عملهم في المنزل.

أما الحرف، فيقصد بها في تعريف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNESCO والمركز التجاري للتجارة CCI: المنتجات المصنوعة من طرف الحرفيين، إما حصرا باليد أو بمساعدة أدوات يدوية ميكانيكية، شرط أن تشكل المساهمة اليدوية للحرفي الجزء الأكبر من المنتج النهائي، هذه المنتجات تنتج من دون أو تحديد الكمية وباستخدام مواد أولية مأخوذة من الموارد الطبيعية المستدامة، وتستمد طبيعتها الخاصة من السمات المتميزة، والتي يمكن أن تكون نفعية، جمالية، فنية، إبداعية، ثقافية، رمزية وهامة، تعكس وجهة عقائدية أو اجتماعية، وهذا ما يجعلها تلعب دورا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا².

استنادا عليه، تعد الصناعات التقليدية والحرف من الصناعات المحلية الإبداعية التي تعبر عن تفاعل المواطنين مع بيئتهم المحلية، كأحد القواعد الأساسية للنسيج الاقتصادي، كونها تعبير عن الميراث الثقافي المحلي للدولة، إذ تشكل أحد أدوات إيجاد فرص العمل وتحسين الخل ورفع مستويات المعيشة والعدل بين الجنسين وتقليل حدة الفقر، بهدف تحقيق التنمية المحلية، فضلا عن أنها مجالا خصبا للاستثمار، فهي بذلك أحد مصادر التنمية الاقتصادية.

ومما لا شك فيه، أن قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، يسهم في الحفاظ على التراث وصناعة التقاليد، لارتباطه بالماضي وتمسك للأصالة، بالرغم من التأخر الذي سجله خلال الأزمتين الأمنييتين التي عرفتهما الجزائر في الثمانينيات والتسعينيات، والتي أثرتا بشكل كبير على فقدان موارده المادية والبشرية، فأصبحت مكانته وإنتاجه محدودان، ومما زاد من حدة هذا الأمر، هو غياب سياسة واستراتيجية واضحة المعالم تأخذ في حساباتها المتطلبات التي يفرضها الواقع الاقتصادي آنذاك.

ذلك أن الصناعة التقليدية في الجزائر، تمثل إرثا حضاريا متعددًا وتنوعًا، لتعاقب عدة حضارات وثقافات، لهذا اتخذت الدولة الجزائرية بهدف إنعاش هذا القطاع مجموعة من الإجراءات لفائدته، وأعطت له إطارا قانونيا وتنظيميا لضمان بعثه من جديد، بإصدار الأمر رقم

96-01 المؤرخ في 10 يناير سنة 1996م، والمحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، حيث تنص المادة 5 على أن: "الصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء لخدمة يطغى عليها العمل اليدوي وتمارس بصفة رئيسية ودائمة، وفي شكل مستقل أو متنقل أو معرض، وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقالة للصناعة التقليدية والحرف"³.

ونتمينا لذلك، تم سنة 2002 إلحاقه بوزارة جديدة أوكلت لها مهمة الوصاية على القطاع، وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وذلك اعترافا بدوره الاقتصادي وتأكيذا للإرادة السياسية للبلاد في تصنيفه ضمن أولويات التأهيل والعصرنة، ليستفيد بعد ذلك ولأول مرة من برنامج عمل رسمي بمخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010، وذلك في إطار استراتيجية شاملة وخاصة بالصناعة التقليدية والحرف، صادقت عليها الحكومة في 18 جوان 2003، وخصص لها غلاف مالي تقديري حدد بـ 5 ملايين دج.⁴

في هذا الإطار، حثَّ المشرع الجزائري إلى تقسيم الصناعة التقليدية والحرف إلى عدة أنواع، هي⁵:

أ-الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية: هما كل صنعة يغلب عليه العمل اليدوي، ويستعين به الحرفي أحيانا بآلات لصنع أشياء نفعية و/ أو تزيينية ذات طابع تقليدي، وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة، وتنقسم حسب وظيفة منتجها إلى نوعين:

-صناعة تقليدية فنية (تزيينية): تتميز بالأصالة والطابع الانفرادي والإبداع، إذ تتطلب مواهب فنية عالية وفترة صناعة طويلة ومواد أولية رفيعة، وهو ما يفسر ارتفاع أسعارها، بينما لا تتطلب تقسيما للعمل، وتتمثل وظيفتها الأساسية لمنتجاتها في الوظيفة التزيينية، فهي تعكس مجمل التعابير المتعلقة بالتقاليد والثقافات.

-الصناعة التقليدية الاستعمالية (الوظيفية): لا تتطلب خبرة فنية عالية من الحرفي، حيث تكون عادة التصاميم الفنية لمنتجاتها ذات طابع تكراري بسيط، يعتمد على العمل المتسلسل وتوزيع المهام في كل مراحل الإنتاج، وهذا بغض النظر عن الحرفيين الذين ينتجون منتجات استعمالية والذين يعملون في منازلهم، وتتمثل وظيفتها الأساسية لمنتجاتها في تلبية حاجيات الحياة.

ب-الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد أو الصناعة التقليدية الحرفية النفعية الحديثة: هي كل صنع لمواد استهلاكية عادية، لا تكتسي طابعا فنيا خاصا وتوجه للعائلات وللصناعة وللزراعة"، وتتميز باعتمادها على درجة أكبر من التخصص، وأنها غير عاكسة لثقافة أو هوية شعب معين، ومنتشرة في كل دول العالم، وتعرف أيضا باسم الصناعات الصغيرة.

ج-الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات: هي مجمل النشاطات التي يمارسها الحرفي، والتي تقدم خدمة خاصة بالصيانة أو التصليح أو الترميم الفني، باستثناء التي تسري عليها أحكام تشريعية خاصة.

ثانيا: تمثيلات المرأة الريفية الجزائرية في قطاع الصناعة التقليدية والحرف: الأهمية والدور أصبح الاهتمام بالمرأة التي تشكل نصف الطاقات البشرية للمجتمع وإشراكها في العملية التنموية إلى جانب الرجل، ضرورة ملحة في مجتمعنا الجزائري للارتقاء بها وتطورها، حيث خصصت الحكومة في مخطط عملها محورا كاملا لترقية المرأة، وأكدت فيه على بذل مجهودات وتوفير العديد من الوسائل للحفاظ على مكاسب وتعزيز حماية حقوقها، وقد حددت كأولوية تشجيع الاندماج للاقتصادي للمرأة في مجالي التشغيل والمقاولاتية، وهو ما جاء تأكيده في العديد من التشريعات والدراسات، وبالتحديد التعديل الدستوري 2016 والأخير 2020.

ومن هذا المنطلق، تلعب المرأة الريفية الجزائرية دورا فعالا في التنمية الريفية، وهو ما جاء تأكيده مؤخرا من قبل وزير الفلاحة والتنمية الريفية السابق، السيد: عبد الحميد حمداني، في أنها تمثل أحد الأسس الهامة في مجال التنمية الريفية، وذلك من خلال ترقية مكانتها وتشجيعها على المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني⁶.

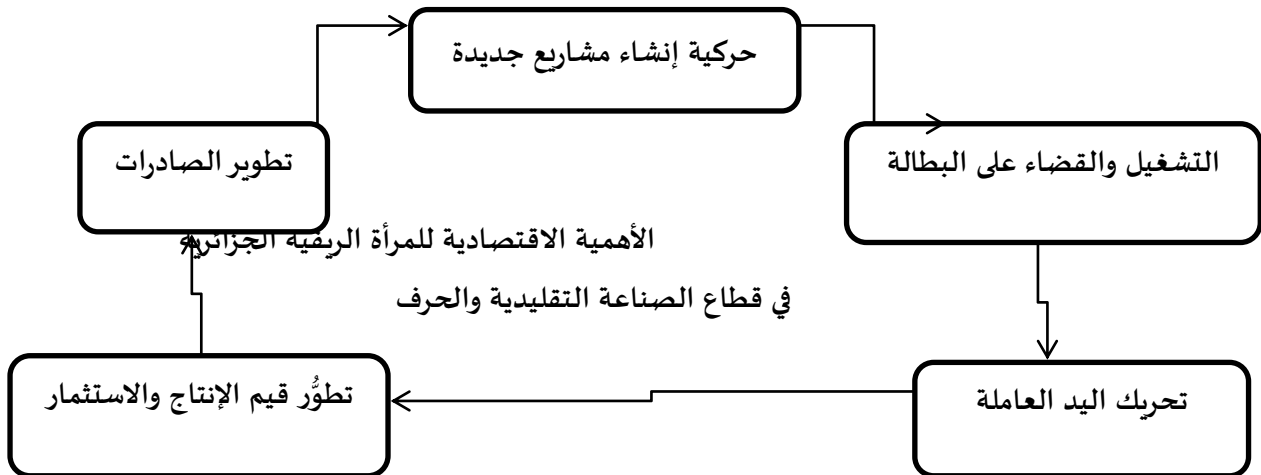
فالجدير بالذكر، أن مسألة التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية الجزائرية أصبحت محل اهتمام التوجهات الجديدة للجهات المعنية، باعتبارها تمثل أهم أسس التنمية الريفية، لذا سعت إلى تكثيف جهودها من أجل تمكينها من النشاط الاقتصادي، ويعتبر قطاع الصناعة التقليدية والحرف موفورا هاما للاحتياجات الضرورية خاصة في المناطق الريفية، وذلك بالتركيز على المورد البشري المتمثل في المرأة، لدورها الفعال في مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهو ما يتوافق ووضعيتهما، التي تحاول من خلاله البحث عن فرص للتوظيف والاستثمار والإنتاج، والذي يسهم بلا شك في تحقيق التنمية الريفية، والمحلية، والوطنية.

في السياق نفسه، تعد النصوص التنظيمية التي تحكم الصناعة التقليدية، في أنها لا تميز بين الجنس في ممارسة النشاطات الحرفية، وقد أولت الدولة أهمية بالغة للعمل النسوي باحتضانه لخلايا نسوية ناشطة فاعلة في واقعهم الاقتصادي والاجتماعي، ويظهر ذلك جليا من خلال النتائج المحققة، إذ بلغ عدد النساء الحرفيات الناشطات في مجال الصناعات التقليدية الفنية إلى 107230 امرأة إلى غاية سنة 2018⁷.

وتجدر الإشارة، إلى أن مكانة المرأة الريفية الجزائرية في المجتمع، تجسدت أساسا في أهمية الدور الذي تقوم به في العديد من الأنشطة، إذ اتخذت العمل الحرفي كنموذج وأسلوب لها، بهدف إثبات دورها في التنمية الاقتصادية، فهي كحرفية تقوم بدفع عجلة التنمية، من خلال دعم الدولة للمؤسسات الحرفية والصناعة التقليدية بشكل عام، إذ أصبحت تحظى بهذه المكانة الهامة، عن طريق إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تنمية الفعل المقاوالاتي للمرأة وفق برامج ومشاريع متعددة، متوافقة ومتطلباتها وحاجياتها وظروفها المعيشية.

وكانت من نتائج هذه الأهمية الاقتصادية للمرأة الريفية في المجال الحرفي، أثارا إيجابية على قطاع الصناعة التقليدية والحرف، وذلك بالتحفيز على تنمية النشاط الاقتصادي، ويمكن توضيح ذلك عبر المخطط التالي:

الشكل 01: تأثير الأهمية الاقتصادية للمرأة الريفية الجزائرية على قطاع الصناعة التقليدية والحرف



المصدر: (بالتصرف): سمية دربال، جلييلة بن العمودي، "سياسات دعم المؤسسات الحرفية في الجزائر"، ورقة بحثية في الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، يوم 2017/12/07/06، ص 6-8.

تدعيما لذلك، قامت الدولة الجزائرية ببناء سياسات لدعم قطاع الصناعة التقليدية والحرف، وبالتحديد المؤسسات المصغرة ذات الطابع الحرفي، من أجل توفير الظروف المناسبة للنهوض به، حيث عملت على تحفيز الاستثمارات في هذا القطاع، من خلال تحسين مناخه، وتحت وصاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، وخصّص له مجموعة من الآليات والبرامج والتدابير التي من شأنها المساعدة في تحقيق ذلك، ومن بينها تمكين المرأة الريفية الجزائرية من المساهمة فيه بكل فعالية، على اعتبار أنها رأس مال بشري أساس لأي عملية تنمية، تظهر أهميتها في محالة الاستجابة للمستجدات الحاصلة، بهدف تأهيلها لتطوير وترقية قطاع الصناعة التقليدية والحرف، عبر ترقية مقاولتها الحرفية وتطوير مؤهلاتها.

وفي إطار مواصلة دعم الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر، وضعت الجزائر منذ جوان 2003، منهجية متكاملة ومنسقة تم صياغتها وإعدادها من طرف الوصاية وكل الفاعلين في مجال الصناعات التقليدية والحرفية، حيث عملت الحكومة على بعث حركية فعالو ودائمة للنشاطات الحرفية على جميع المستويات، وعلى رأسها مخططات عمل للتنمية المستدامة للصناعات التقليدية من خلال مخططين⁸:

مخطط عمل للتنمية المستدامة للصناعة التقليدية (انتهى سنة 2010): وتضمن عدة محاور من أهمها: تطوير العمل المنزلي لا سيما في أوساط المرأة الريفية.

مخطط قطاع الصناعة التقليدية (أفاق 2020): لقد أثار التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق من جديد وأبرز إلى صدارة الأولويات دور القطاعات المعروفة بكثافة إنشائها لمناصب الشغل والقيمة المضافة وخفض تكلفتها ومنها قطاع الصناعات التقليدية والحرف، ويندرج هذا العمل في إطار تنفيذ توصيات نابعة عن الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية الملتزمة بالجزائر (22-24 نوفمبر 2009)، وكذلك نتائج الملتقيات الجهوية (أفريل 2011) والندوة الوطنية (جوان 2011)، والتي أكدت على أن نجاح مختلف البرامج المعتمدة لتنمية قطاع الصناعات التقليدية والحرف، لا يهدف فقط إلى تنمية ذاتية القطاع، بل يتجاوز ذلك إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ككل، لا سيما من خلال دعم الحرفيين وتشجيع تحسين مهاراتهم التقليدية والحرفية، وكل ذلك ينعكس على تلبية مستمرة لحاجات المجتمع خاصة في مجالي التأهيل والتشغيل.

يشمل هذا المخطط على إجراءات أساسية يجب اتخاذها لتطوير الحرف، وفي نفس الوقت وضعت مجموعة من النتائج المتوقعة لهذه الاستراتيجية التي حققت فعلا نتائج إيجابية، ما دفعها من جديدي إلى رسم رؤية استراتيجية جديدة آفاق 2020، وهدفها الأساسي "زيادة مساهمة الأنشطة الحرفية في الاقتصاد الوطني من خلال خلق الثروة على المستوى المحلي، بالنظر إلى التطور المستمر للحرف اليدوية، كما يتضح من الاحصاءات المتوصل إليها، والتي تشير أنه بحلول عام 2020 يهدف القطاع إلى إنشاء 230.000 نشاط حرفي جديد، وخلق 570.000 وظيفة جديدة للوصول إلى مجموعة 960.000 وظيفة، وتحقيق مستوى إنتاج قطاعي إجمالي يبلغ حوالي 535 مليار دج⁹.

يتضح من خلال ما سبق، أن هذه الرؤية الاستراتيجية لهذا المخطط، مبنية على أساس الحفاظ على الحرف اليدوية في الجزائر وحماية التراث من الزوال، وبالتالي تطوير المقاولاتية الحرفية من جانب المرأة الريفية، المرتبطة أساسا بنشر الثقافة المقاولاتية لتفجير طاقاتها الابتكارية في قطاع الصناعة التقليدية والحرف.

كما جاءت العديد من المبادرات الوطنية في هذا المجال، نذكرها كالآتي:

- إحداث مواقع وبوابات إلكترونية تجارية وطنية لمنتجات الصناعة التقليدية وتسخيرها لفائدة الحرفيات لعرض منتوجاتهن وترقيتها وتسويقها عبر النت Net ، ففي سنة 2014 تم إطلاق مدونة رقمية للترويج للمنتوج الحرفي الوطني، وتسويقها داخل وخارج الوطن.
- تنظيم الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية (ANART)، سنويا الجائزة الوطنية لأحسن منتوج تقليدي وأحسن منتوج فني، تكون بمثابة حوافز تشجيعية للحرفيين.
- مشاركة المرأة الريفية في مختلف التظاهرات والمعارض والصالونات.
- الاحتفال باليوم الوطني للصناعة التقليدية بالجزائر المصادف لـ 09 نوفمبر من كل سنة، والذي جاء نتيجة وجود عدة حرف تقليدية مهددة بالزوال، فكان لزاما اتخاذ إجراءات استعجالية للمحافظة على هذا الموروث الثقافي المادي، ومن ذلك تقرر الاحتفال بـ "اليوم الوطني للصناعة التقليدية"، لأول مرة يوم 09 نوفمبر 2007، بإشراف وزارة المؤسسات التقليدية والمتوسطة والصناعة التقليدية¹⁰.

الشكل 02: شعار اليوم الوطني الصناعة التقليدية



المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سابقا، 2007.

تم تغيير التسمية إلى "اليوم الوطني للحرفي" ابتداء من سنة 2014، حتى يكون الاحتفال لكل الحرفيين دون استثناء لأي فئة أو مجال أو نشاط¹¹، وقد "اختير له هذه السنة شعار "الحرف بين الأصالة والإبداع"، حيث أكد وزير السياحة والصناعة التقليدية، ياسين حمادي، أن مخطط عمل الحكومة الرامي إلى تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بكل واقعية ومسؤولية، شمل جانبا من الحرف، والمهن، والصناعة التقليدية، وهو ما تضمنه الفصل المخصص للإنعاش والتجديد الاقتصادي، حيث أكد على إنشاء المؤسسات المصغرة، وتشجيع نشاطات الصناعات التقليدية والحرف، كما تطرق لمسألة مرافقة المهنيين، والحرفيين، وأصحاب المشاريع، والاستجابة لطموحات المرأة الريفية، الراغبة في المشاركة في الاقتصاد الوطني وتنويعه بأفكارها، ومهارتها وبإبداعها، حيزا ضمن هذا المخطط الواعد"¹².

الشكل 03: شعار اليوم الوطني للحرف



المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2014.

وفي إطار تجسيد هذه المبادرات على أرض الواقع، تم التنظيم لندوة وطنية من قبل وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) وبمشاركة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تحت عنوان: "المرأة الريفية ضمن عالم المقاولاتية: آفاق 2030"، تحت شعار "إبداع المرأة الريفية بمعايير دولية"، وذلك في إطار الاحتفال

باليوم العالمي للمراة الريفية، المصادف لـ 15 أكتوبر من كل سنة، وتندرج في إطار التكيف مع المعطيات الراهنة والتحديات القائمة ذات الصلة، وكذا الالتزامات الدولية بخصوص تحقيق أهداف التنمية المستدامة، المرتبطة بمعرفة وتمحيص الواقع الاقتصادي والاجتماعي مع تحليله العلمي الذي سيكون هدفه الأساسي عرض وتقييم المنجزات المحققة في مجال تطوير المقاولاتية النسوية وبالأخص في المناطق الريفية والنائية وتحسين وترقية ظروف النساء الريفيات، 2021-2030، والنظر في الصعوبات التي تواجهها واقتراح التوصيات والحلول لتمكين النساء الريفيات من ولوج المقاولاتية، والتي من شأنها أن تكون منطلقاً لإعداد مخطط عمل وطني لتطوير المقاولاتية النسوية، لا سيما الموجهة للمراة الريفية والذي يساهم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة آفاق 2030، وكذا الأهداف المنشودة في آفاق 2025 تنفيذاً لبرنامج السيد رئيس الجمهورية ومخطط عمل الحكومة، والمتمثل في¹³:

- تدعيم الآليات التأثيرية وترقية معارف المراة الريفية من خلال عمل جوارى ومرافقة مشخصة؛
 - تنويع نشاطات المراة الريفية وتطوير تنافسيتها في السوق؛
 - ضرورة استعمال التكنولوجيات الجديدة والشبكات المنظمة وتخصيص فضاءات لتسويق منتجات المراة الريفية وتعزيز مكانتها في السوق الوطني والدولي.
- وتكون ترجمة هذه التوصيات، من خلال مشاريع وبرامج يتم تجسيدها في إطار خطة عمل لترقية المقاولاتية النسوية، من أهمها:

*-برنامج الدعم المباشر للحرفيين: تحت وصاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، يعمل على تقديم مساعدات مالية وتقنية والتكوين والتمهين، ويغطي كل التراب الوطني، بما فيه الوسط الريفي، من بين أهدافه، تشجيع الحرف التقليدية، والعمل المنزلي، وخلق مناصب الشغل، وكذا مساعدة المواطنين على العمل في مكان إقامتهم وهذا ما يتناسب وعمل المراة الماكثة في البيت¹⁴.

*-برنامج دعم الصناعة التقليدية بالوسط الريفي: يقوم بتسييره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ويعمل على دعم وترقية الصناعة التقليدية في الريف، انطلق تنفيذه سنة 2003، ويموله الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعات التقليدية، ويغطي كامل التراب الوطني، والدعم الذي يقدمه البرنامج على شكل مساعدات مالية وفنية وموافقة وخدمات

اجتماعية، ومن أبرز أهدافه، دعم عمل المرأة المنزلي، ودعم الحرف المهددة بالزوال، وخلق مناصب شغل في الأرياف¹⁵.

*-برنامج نظام الإنتاج المحلي SPL لدعم التنمية المحلية والتهيئة الإقليمية، يعد كأفضل البرامج وأنسبها لوضعية المرأة الريفية الجزائرية، تم اقتراحه سنة 2007 كمنهج لتنسيق الأنشطة الحرفية مع مقارنة تشاركية على الميدان، إذ يسهم في مساعدة "مجموعة من الحرفيين من نفس التجارة أو ينشطون في نفس القطاع الإنتاجي، ينتمون إلى نفس الإقليم والذين يحافظون على العلاقات الوثيقة والتعاون بين المقاولات، ويستند إلى الدراية المحددة في التنمية الاقتصادية التي يجب ضمانها لفترة ثابتة، من خلال التعامل مع غرف الحرف والصناعات، والتي ستمثل داخل النظام الإنتاج المحلي في التنظيم داخل القطاع الإنتاجي من خلال التآزر بين الجهات الفاعلة، وتهيئة مناخ من الثقة وتعزيز شبكات التعاون بين المؤسسات، وصياغة الاستراتيجيات الجماعية من خلال وضع تشخيص تشاركي لاستراتيجية التنمية وخطة عمل متضافرة، وتنفيذ هيكلية المشاريع الجماعية مثل إعداد خطط الأعمال، وجمع الأموال وتنفيذها ورصدها وتقييمها"¹⁶.

كما يسهم أيضا، في تفعيل عملية التواصل بين المقاولين الحرفيين لتبادل الأفكار المهنية، بهدف التعاون وخلق جو من المنافسة بين هؤلاء لتحريك عجلة التنمية المحلية، وتمثل الجهات الفاعلة في النظام الإنتاج المحلي في السلطات المحلية، الحرفيون أو المؤسسات الصغيرة جدا والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹⁷، وقد تم على إثره وضع سبعة (7) أنظمة إنتاجية محلية رائدة في حرف: ترميم البيانات، والنسيج الروبي، وصناعة الزرابي، والحلي التقليدية، وصناعة الطين، وصناعة النحاس، وحرفة العمارة¹⁸.

استنادا لما سبق، يتضح لنا لأن أهمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف للمرأة الريفية، تكمن في أنه جاء بالتوازي مع متطلباتها واحتياجاتها وظروفها المعيشية، وذلك نتيجة تميزه بالعديد من الخصائص التالية¹⁹:

- *-سهولة وبساطة متطلبات إنشاء مشروع حرفي.
- *-عمل فردي وقرارات مركزية مرتبطة بصورة كبيرة بشخصية صاحب المشروع.
- *-انخفاض تكلفة الفرصة البديلة لليد العاملة.
- *-البعد الثقافي الحضاري- الاجتماعي الأصيل للمنتج التقليدي.

*-صعوبة مطابقة المنتجات الحرفية لمقاييس الجودة والنوعية.

*-انتشارها في المناطق الريفية وشبه الريفية.

وهكذا، يمثل قطاع الصناعة التقليدية والحرف أهمية لتمكين المرأة الريفية، بسبب المنتجات التي تتوافق ووضعتها ومستلزماتها، كصناعة الأفرشة بكل أنواعها، والصناعات الجلدية، والطرز والنسيج والسجاد، والأواني المنزلية -خشب أو نحاس أو طين-، والرسم والنحت على القماش والجلود والنحاس والخشب، ووسائل التجميل والزينة -الفضة أو الحجارة الكريمة...-، وهو ما يجعلها فردا ذو كفاءة ومهارة تؤهله لمزاولة هذا النشاط الحرفي.

فمن خلال إحدى الدراسات العلمية الميدانية، وجدت أن الأسباب والدوافع التي جعلت المرأة الريفية الجزائرية تختار هذه الحرف والخروج إلى العمل، هو كسب المال بالدرجة الأولى، والشهرة والحفاظ على الموروث الثقافي، من خلال مشاركتهم في تظاهرات ثقافية ووطنية تبرز فيها أصالة منتجاتها الثقافية وتكريس عاداتها التقليدية كالطرز واللباس والحيافة والزخرفة، بالإضافة إلى أن هذا النشاط الحرفي يساهم في خدمة وتنمية المجتمع، نظرا لأهميته وكونه يقدم خدمات مهمة للأفراد والمجتمع، الأمر الذي مكنها من اكتساب مكانة اجتماعية مهمة تحظى بالتقدير والاحترام في المجتمع الريفي، نتيجة تقديمها خدمات نفعية إيجابية خاصة وعامة.

لذا، يتعين على الدولة الجزائرية دعم الفكر المقاوالاتي للمرأة الريفية، من خلال السعي لتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، "لأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي السمة الغالبة لمشاريع النساء المقاوالات، لصغر رأس المال وقلة عمالها وحدائث المرأة للعمل الحر وامتلاكها المشاريع الخاصة بها، وفي هذا بالغ الأهمية والأثر للمرأة الريفية، ولتناسبها مع أعمال كالحرف اليدوية، مما جعلها الشريك الجديد في التنمية الاقتصادية"²⁰، ومن قبل برامج ووكالات محفزة لتطوير عملها، وبالتحديد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

وفي هذا الإطار، كشفت وزيرة التضامن الاجتماعي والأسرة وقضايا، السيدة كوثر كريكو، أن نسبة النساء الريفيات المستفيدات من القرض المصغر لإنشاء مشاريع ونشاطات مصغرة، قُدر بـ 32% من مجموع المستفيدين من هذا القرض، مركزة على أهمية التكوين وآليات تسويق منتجات المرأة الريفية، كما أشارت إلى أن أزيد من 9 آلاف امرأة بولاية جيجل استفادت من جهاز القرض المصغر لخلق نشاطات مصغرة، من بينها 1.063 امرأة ريفية تنشط في مجال الصناعة الحرفية

والتقليدية، وأن أزيد من 100 أسرة منتجة بنفس الولاية استفادت سنة 2019 من برنامج الدعم في مجال الخياطة وصناعة الحلويات²¹.

استنادا لما سبق، يمكن القول أن المرأة الريفية الجزائرية حققت إنجازات كبيرة في مجال الصناعات التقليدية والحرفية، إيماننا منها بدورها الفعال بكل جد وإخلاص، وفي ذلك أصالة وتجديد للموروث الثقافي الجزائري، التي حاولت المحافظة عليه من خلال العمل على ترقيته وتطويره، وهو ما تجسد في إطار التوجهات الجديدة للدولة الجزائرية التي منحها هذه الثقة، عبر مختلف برامجها ومخططاتها ومشاريعها الداعمة للمرأة الريفية في قطاع الصناعات التقليدية والحرف، والتي ساعدتها على تنمية أعمالها، والدليل على ذلك هو ارتفاع درجة استفادتها من هذه البرامج والمشروعات لتنمية القطاع، باعتبارها ركيزة المجتمع الريفي ماضيا وحاضرا ومستقبلا.

فبالرغم من كل هذه الإنجازات، إلا أن هناك عراقيل مثلت تحديا أمام أهداف المرأة الريفية في هذا المجال، والمرتبطة أساسا بوضعها الاجتماعي، وعراقيل أخرى تمس قطاع الصناعات التقليدية والحرف، لذا كان لزاما التعرض لهذه التحديات، وصولا لفرص يمكن من خلالها أن تتبناها المرأة الريفية لتطوير وترقية هذا القطاع.

المحور الثاني: المرأة الريفية الجزائرية وقطاع الصناعات التقليدية والحرف: التحديات

والفرص

مما سبق، تبين لنا بأن للمرأة الريفية مكانة متميزة في المجتمع الجزائري، من خلال ممارستها لمختلف النشاطات جنباً إلى جنب مع الرجل، ولا يمكن تهميشها أو حرمانها من حقوقها المادية والمعنوية، بحكم أن التشريع الجزائري قد نص وأكد على ذلك، إضافة إلى السند الديني الذي يؤكد على نفس الشيء.

فمن خلال تحليلنا لوضعها الاقتصادي في قطاع الصناعات التقليدية والحرفية، اتضح لنا بأن لها دور كبير في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، والتي مثلت فيه المرأة الريفية فاعلا مهما وفقا لظروفها ومتطلباتها، فحققت من خلاله قيادة اقتصاديا مكنها من الالتحاق بمصاف المرأة المقاول، وهو ما جاء مؤخرا من توصيات في إطار التوجهات الجديدة للإدارة العامة الجزائرية، المتعلقة أساسا بالمؤسسات الوصية في هذا المجال، والمتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتشجيعها وتحفيزها عن طريق برامج ومؤسسات الدعم.

لكن وبالرغم من هذه الإنجازات، إلا أن هناك عراقيل حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة، سواء على مستوى المرأة الريفية، أو عراقيل متعلقة بقطاع الصناعات التقليدية والحرف، إذ تبقى تشكل تواجدها في هذا القطاع بمساهمة جد ضعيفة رغم الآليات التي أطلقتها الحكومة لدعم الاستثمار النسوي وتشجيع المرأة الريفية لدخولها عالم المقاولاتية، حيث تشير الإحصائيات أن نشاطها الاقتصادي خلال سبتمبر 2016، يقدر بنسبة 16.6% (11.8% نساء ريفيات، و 18.8% نساء الحضر)، مقارنة بنسبة الرجال الناشطين اقتصاديا والمقدرة إجمالاً بـ 66.6% (70.2% في الأرياف)²²، وهو ما سنحاول توضيحه وفق عناصر هذا المحور.

أولاً: التحديات:

نشير بداية إلى أن قطاع الصناعات التقليدية والحرفية، يمثل موروثاً ثقافياً لتراثنا الشعبي الجزائري، الذي اصطدم حالياً بالعديد من المؤثرات سواء من حيث ضعف القوة الشرائية للمستهلك، أو صعوبة الحصول على المواد الخام، أو عدم وجود أجهزة التدريب، أو تقادم المعرفة وحدود نقلها، وذلك نتيجة المنافسة القوية للمنتج الأجنبي الذي تكسب سلع الحرفيين وغياب زبائن لها، ما جعل النشاط الحرفي في تراجع، ومه وما يتعارض واستراتيجية القطاع التي سطرها مؤخراً ضمن آفاق 2030 للنهوض بقطاع الصناعات التقليدية والحرف وتطويره، من خلال الاهتمام بالتعاونيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيع العمل الحرفي، والتي تحيل إلى وجود مشاكل وتحديات حالت دون تطوير القطاع، ومن أبرزها²³:

*عراقيل التمويل البنكي؛

*تسويق منتجات أجنبية مقلدة في الأسواق الوطنية بأسعار منخفضة رغم النوعية الرديئة للمنتجات؛

*ضعف التشريعات والقوانين الواضحة لتنظيمه ودعمه؛

*نقص وغلاء المواد الأولية لبعض الصناعات التقليدية؛

*التكاليف المالية الباهظة للمشاركة في الصالونات الجهوية والوطنية للحرفيين، فما بالك المشاركة في صالونات أجنبية في الخارج.

فمما لا شك فيه، أن هذه المشاكل التي مست قطاع الصناعات التقليدية والحرف تؤثر في التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، إذ يتطلب إدماجها في عملية التنمية الاقتصادية توفير الظروف

المناسبة، ومعالجة مختلف العراقيل التي تقف أمامها، ومن أهمها: التحديات الاجتماعية، والمتمثلة في العادات والتقاليد والمفاهيم السائدة في المجتمع الريفي الجزائري، كالنظر إلى المرأة بصفة تهميشية واقتصار دورها على الدور المنزلي التربوي فحسب، وحرمانها من المشاركة في المجالات الأخرى لأنها تمثل وظيفة خاصة بالرجال، فهذه النظرة التي تتسم بالتخلف للمرأة الريفية أثرت في عملها من خلال شعورها بالدونية وعدم إعطائها الحق في أدوار تجد نفسها رائدة فيها، وبالتحديد في مجال الصناعات التقليدية والحرف، الذي مثل بالنسبة لها فضاء مناسباً لممارسة نشاطها والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لأنها في مجملها تناسب ظروفها ومتطلباتها.

ضف إلى ذلك، تدني المستوى التعليمي للمرأة الريفية، والذي يجعلها جاهلة لحقوقها وتتعرض للتمييز وعدم الحصول على التكوينات المهنية المختلفة، وذلك نتيجة سيطرة العادات والتقاليد على حياتها، لذا تلجأ للبحث عن العمل من أجل تلبية حاجاتها، والمتمثل في العمل الحرفي التقليدي.

هذا بالإضافة إلى، ضعف آليات التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في مجال الصناعات التقليدية والحرف، ذلك أن تعزيز مكانة اقتصادية ومنحها أكثر المزايا والحقوق مقارنة بالرجل، كان ضمن سياسات الحكومة الجزائرية في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية لأفاق سنة 2030، وخاصة ما تعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، والذي "يعمل على تقوية وتدعيم أوضاعها كعاملية وصاحبة دخل من خلال تعبئتها وتنظيمها وإمدادها بالخدمات المساعدة، وتحسين تحكمها في الموارد الاقتصادية وتوفير الأمان الاقتصادي لها عن طريق إزالة العوائق المرتبطة بمشاركتها الاقتصادية، وفي دخل الأسرة كمدخل علاجي لتحقيق رفاهية الأسرة وتدعيم القيادة النسائية وتحقيق المشاركة الفعالة للمرأة الريفية في البناء الاقتصادي للمجتمع الريفي تحقيقاً للتنمية المستدامة"²⁴، هذا الضعف في وجود آلات التمكين يؤثر بلا شك في تحقيق الأهداف المرجوة في مجال ترقية وتطوير الصناعات التقليدية والحرف عموماً، وعلى وضعها الاقتصادي بصفة خاصة.

إجمالاً، يمكننا توضيح أهم تحديات العمل الحرفي التقليدي للمرأة الريفية، فيما يلي²⁵:

*-ضعف البنية التحتية التنظيمية لقطاع الصناعات التقليدية والحرفية بالجزائر.

*-استخدام وسائل عمل وتقنيات عتيقة موروثية عن السلف لا تستطيع مواكبة المستجدات

التقنية المتطورة.

*-انعدام أو نقص أو عدم كفاءة طرق التسويق الفعالة والحديثة لمنتجات الصناعة التقليدية والحديثة.

*-انعدام آلية تضمن نقل الخبرات الفنية والثقافية التي تشكل الموروث الثقافي من جيل لآخر. تماشيا مع ما تم ذكره، فإن التحديات بمجملها تجسد مظاهر التمييز والرجعية لدى مجتمعاتنا، من خلال نقص الدعم والتشجيع والتحفيز، والتي تقف أمام عوامل ثقافية واجتماعية تحول دون تحقيق المساواة بينها وبين الرجل، وتبقى عائقا أمام حصولها على فرص لريادة أعمالها، خاصة المتوافقة وظروفها ومتطلباتها.

لعله من المفيد أن نؤكد على أن المرأة الريفية المقاوله لعبت دورا في تحقيق التنمية الريفية في مجال الصناعات التقليدية والحرفية، وذلك بتبني سياسات رشيدة في هذا المجال، من خلال: -تثمين مساهمة المرأة في خلق فرص العمل عبر تأسيسها لمشاريع، وبالتالي التقليل من البطالة.

-خلق فرص التمكين الاقتصادي للمرأة، عبر توفير كافة الوسائل والاحتياجات التي تمكنها من تفعيل مساهمتها في الحياة الاقتصادية والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية. -خلق ترسانة قانونية تضمن تمكينها الاقتصادي في المجال الصناعة التقليدية لتأمين حقوقها وواجباتها.

-التشجيع على إنشاء هيئات المرافقة والدعم كالتعاونيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المناطق الريفية، والعمل على وضوح أهدافها بالنسبة للمرأة المقاوله من حيث كيفية التمويل وطرق الاستفادة.

-الاهتمام بقطاع الصناعات التقليدية والحرف، لما له من دور في المحافظة على الثقافة المحلية الجزائرية من كل اختراق أو زوال.

ثانيا: الفرص:

بناء على تلك التحديات التي سجلت سواء على مستوى قطاع الصناعات التقليدية والحرفية، أو على مستوى المرأة الريفية، والتي توصلت إلى التأكيد على أن للمرأة الريفية الحرفية شأن مقاولاتي مهم في النهوض بهذا القطاع والعمل على تطويره وترقيته كمعطى ثقافي للمجتمع الجزائري، يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص العمل، والحفاظ على المقاوله

الحرفية وعلى الموروث الثقافي، وهو ما شجعت عليه مؤخرا الدولة الجزائرية عبر إنشاء التعاونيات والمؤسسات المصغرة ومنح قروض الدعم خاصة بالمناطق الريفية. الأمر الذي يستوجب علينا وضع بعض الفرص كآليات يتعين على المرأة الريفية العمل والاستعانة بها في سبيل تحقيقها لمقاولة نسوية ناجعة في قطاع الصناعات التقليدية والحرفية، والمتمثلة في:

* دور التكنولوجيا في الصناعات التقليدية والحرفية وتأهيل المرأة الريفية الجزائرية:

يعد الاهتمام بالابتكارات التكنولوجية من الفرص الجديدة على قطاع الصناعة التقليدية والحرف، وبلاستفادة منها يتم رفع مستوى مهارة الحرفيين، خاصة في مجال التصميم المبتكر واستخدام أدوات وتقنيات جديدة في سبيل إيجاد قيمة مضافة للسلع التقليدية لتصبح أكثر قبولا من الأسواق العالمية، وهو ما تحتاجه الصناعات التقليدية والحرفية لتفعيل التدريب والإبداع، لأن التقنيات والوسائل الحديثة من الوسائل المساعدة لتطوير الحرف وتحسين الإنتاج ليتناغم مع الأذواق وروح العصر، كما أنها تعمل على الحفاظ على الصناعات اليدوية، بتأهيل بيئة بشرية ذات نوعية جديدة ومتميزة، والمساهمة في انقاذ ما تبقى من حرفنا التقليدية التي تعد بصدق الموروث الشعبي الإبداعي المهم، لذا من الضروري استحداث برامج تدريب متكامل للحرفيين، لتقوية ورفع مستوى مؤهلاتهم، والتأقلم مع الوسائل التكنولوجية الحديثة في ميادين المواد والتصميم والمعلومات والأدوات والتكاليف وقضايا الضرائب، وغيرها، التي تساعد في تطوير ورفع الخاصية الإنتاجية²⁶.

وعليه، فإن ظروف البيئة الخارجية، التي شهدت تطورات بفعل الثورة التكنولوجية، فرضت على مجتمعاتنا اللحاق بهذا التطور، خاصة في مجال الإبداع والابتكار، وهو ما تطمح إليه المرأة الريفية الجزائرية من أجل تطوير وترقية قطاع الصناعة التقليدية والحرف، وهو ما يحيلنا إلى الفرصة الثانية، والتي تمثل أداة معاصرة إعلامية قوية لجذب الحرف التقليدية بالتعامل معها عبر شبكة الانترنت، وهي مواقع التواصل الاجتماعي.

* أهمية مواقع التواصل الاجتماعي للمرأة الريفية الحرفية الجزائرية في الترويج للحرف

التقليدية:

إن رغبة المراة الريفية الجزائرية من تحقيق الريادة في مؤسسات صغيرة عن طريق إيجاد طرق جديدة مبتكرة لتسويق منتجاتها التقليدية، أدت بها إلى التوجه نحو تعميق فرص الابتكار والبحث عن استراتيجيات جديدة لتعظيم مؤشرات نجاح مؤسساتها والتوجه إلى تمكين اقتصادي يمكنها من الدفع بعجلة التنمية الريفية والمحلية.

ويتحقق هذا الأمر، من خلال ما يطلق عليه بالمشروع الريادي، الذي يركز أساسا على الإبداع، وقد يكون إبداعا تكنولوجيا، أو منتجا جديدا، أو طريقة جديدة في تقديم المنتج، أو تقديم خدمة جديدة، وقد يكون الإبداع في التسويق، أو التوزيع، وقد يكون في إعادة هيكلة التنظيم أو إدارته.²⁷ وتماشيا مع ما تم ذكره، تقرر العديد من الدراسات العلمية على قدرة المراة عموما والمراة الريفية على وجه الخصوص، على القدرة في الإنتاج والإبداع في مجال عملها، خاصة في ظل ثورة الاتصالات الحديثة، من خلال استغلالها الأمثل للوسائط الإلكترونية لما تتح لها رشادة لمنتجاتها وذلك لانخفاض تكاليفها واتساعها واتاحتها أمام جميع أفراد المجتمع، فتتحقق لها خطوات إيجابية في مجال التسويق والتعريف بنشاطها في إطار الصناعات التقليدية والحرف، وبالدفع به نحو الأسواق المحلية والوطنية وكذا العالمية.

ومن أجل ضمان ديمومة النشاطات الحرفية لاسيا المهدهد بالزوال، تتجه المجهودات الوطنية نحو تعزيز التكوين، حيث استفادت 24485 امرأة حرفية من دورات تكوينية ما بين سنتي 2015 و2018 التي شملت مجالات المقاولاتية النسوية والصناعة التقليدية.²⁸

وهكذا، تمثل مواقع التواصل الاجتماعي للمراة الريفية الجزائرية قوة إعلامية للترويج لمنتجاتها الحرفية التقليدية، وتحقيقا لذلك ينبغي عليها التعامل مع هذه المواقع من خلال نوعين منها، وهي²⁹:

-مواقع تسويقية: تقيم كل حرفة أو ورشة موقعا لها على الشبكة، بهدف تسويق منتجاتها للجمهور، وتقدم له معلومات مفصلة عن المنتج وجذوره الفنية، وقد يكون البيع مباشرة عن طريق الانترنت، وقد يكون عاملا مشجعا على شرائه عند زيادة البلد المنتج فيه، فهذه المواقع ستحدث نقلة نوعية في تسويق ورواج هذه الحرف.

-متاحف افتراضية: تنشأ على شبكة الانترنت بهدف التعريف بمتحف ما، وقد لا يكون لهذا المتحف وجود حقيقي، فهو يهدف إلى عرض مجموعة ما بصورة متحفية، فيمكن تكوين متحف للخزف أو السجاد لمركز حرفي ما على الانترنت بصورة تجذب الزائر للموقع لمشاهدته.

صحيح أن شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، يُؤمّننا فرصا أمام المرأة الريفية الحرفية ليصل عملها إلى جمهور أوسع، وفتح أمامها آفاقا واسعة وطنيا وعالميا لاكتساب مهارات التسويق لمشاريعها والبحث عن أسواق لبيع منتجاتها، وبالتالي يشجعها في رفع أدائها الابتكاري والابداعي، الذي يفيد في تحقيق ريادة لأعمالها وتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة، إلا أن المشكلة التي تبقى مطروحة دائما، هي الإمكانيات المادية، سواء كانت متعلقة بالأجهزة أو بالبنية التحتية، التي لا زالت بالنسبة لها تحتاج إلى وقت لتمكينها بدرجة من الكفاءة والفاعلية، لذا لا بد من تأهيلها وإعدادها وتطوير البنية التحتية، من خلال وضع برامج تكوين وتدريب جادة تستخدم التكنولوجيا بما يفيد إنعاش وتطوير الصناعات التقليدية والحرفية.

خاتمة:

خلاصة لهذه الدراسة، نرى أن قطاع الصناعات التقليدية والحرف من القطاعات الاقتصادية الفعالة لمساهمتها في التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية خاصة في المناطق الريفية، عن طريق استحداث مناصب عمل للتقليل من نسبة البطالة، وهو ما يتوافق وطموحات المرأة الريفية الجزائرية.

وذلك على اعتبار، أن المناداة بأهمية المرأة الريفية لاق اهتماما وطنيا كبيرا في السنوات الأخيرة، وهو ما نلمسه في العديد من المناسبات الوطنية كاليوم العالمي للمرأة الريفية المصادف لـ 15 أكتوبر من كل سنة، وهو مناسبة تعج بكل ما حققته من منجزات في مختلف مجالات الحياة، وبالتحديد النهوض بالتنمية الريفية والمحلية، بالرغم من المشاكل التي لا تزال تعاني منها، والتي مثلت عثرة أمام طموحاتها، غير أنها لا تظل تناضل وتكافح، وهي ميزة ورثتها من الحقبة الاستعمارية، لذا فهي رمز للعطاء ونموذج فريد في مجتمعنا.

أمام هذه الأهمية، أشادت الدولة الجزائرية ضمن توجهاتها الجديدة في مختلف إدارتها العمومية على دور المرأة الريفية المقاولة البارز في تطوير الاقتصاد الوطني، نتيجة مساهمتها

الفعالة في التنمية الاقتصادية، من خلال برامج دعمها ومشاريعها ومخططتها، وهو ما يتوافق وظروف البيئة الخارجية بفعل التقدم التكنولوجي، الذي بلا شك أثر في هذا الشأن.

وهو ما يثبت ويؤكد فرضيتنا على أن المرأة الريفية الجزائرية، تمتلك من المؤهلات والخصائص التي تمكنها من تطوير وترقية قطاع الصناعات التقليدية والحرف، لمساهمتها الإيجابية بالرغم من التحديات التي تعاني منها على مستواها الخاص وبالتحديد الاجتماعية، وهو ما يمكنها من احتلال مركز قوي في قيادة عجلة التنمية الريفية، والمساهمة في النشاط الاقتصادي.

انطلاقاً، من نتائج الدراسة كان بالإمكان وضع بعض المقترحات للنهوض بقطاع الصناعات التقليدية والحرف للمرأة الريفية الحرفية، سواء مستوى الهيئات المعنية أو المرأة الريفية، وهي كالآتي:

- العمل على تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسر الريفية، كشرط أساسي لمستلزمات العيش الكريم.

- تأهيل المورد البشري لما له من دور في تطوير وتحسين المنتجات الحرفية التقليدية، عن طريق إقامة ندوات ودورات تحسيسية حول أهمية عمل المرأة الريفية في قطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر بصيغة جديدة.

- العمل على استمرارية إحياء العمل التقليدي والحرفي كموروث ثقافي من جيل لآخر، عن طريق تطويره وعصرنته بما يواكب العصر من قبل الحرفيين والقائمين على القطاع، ومن بينهم المرأة الريفية.

- العمل على التوزيع العادل في الحقوق بين الريف والمدينة، خاصة في مناطق الظل والمناطق المعزولة.

- دعم المرأة الريفية في إنشاء مؤسسات مصغرة ومتوسطة، من خلال تقديم قروض مصغرة مثلاً، وبأسعار فائدة منخفضة أو معدومة، حتى يتمكن من إقامة مشاريعهن بكل استقلالية مالية ومادية.

- دعم المرأة الريفية في تطوير مهاراتها وتسويق حرفها التقليدية، وذلك بالاهتمام بتكوينها وتعليمها في التخصصات التي تحتاجها في حياتها المهنية، من خلال استخدام التكنولوجيا كآلية لتسويق منتجاتها.

-توفير الإمكانيات المادية والمعنوية اللازمة لتمكين المراة الريفية من العمل المقاوالاتي في قطاع الصناعات التقليدية والحرف.

الهوامش والمراجع:

- ¹ شفيقة صديقي، "دفع صادرات الزرابي التقليدية الجزائرية بتطبيق مقارنة التسويق الدولي"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص 75.
- ² UNESCO, « Culture: créativité: artisanat et design », 23/9/2009: http://portal.unesco.org/culture/fr/ev.phpURL_ID=35418&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html : 10,12, 2021.
- ³ أمر رقم 01-96 مؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10 يناير سنة 1996، يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.3، 23 شعبان عام 1416هـ، 14 جانفي 1996، ص.4.
- ⁴ وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الصناعة التقليدية مشروع المستقبل، الجزائر، 2009، ص.7.
- ⁵ الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، ص ص4-5.
- ⁶ "حمداني يبرز دور المراة الريفية في تنوع الاقتصاد الوطني"، وكالة الأنباء الجزائرية، تاريخ النشر: 2021/10/14، نقلا عن الرابط: <https://www.aps.dz/ar/economie/114033-2021-10-14-17-31-33>: 11, 12, 2021. 3
- ⁷ "التقرير الوطني لتنفيذ منهاج بكن بعد 25 سنة -بكن 25+"، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ماي 2019، ص 16.
- ⁸ "محبوب بن حمودة، محمد بن قطاف"، مساهمات مؤسسات الدعم في تمويل مشاريع الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، المجلد05، العدد02، 2016، ص 254.
- ⁹ Ministère du tourisme et de l'Artisanat, « plan d'action pour le développement de l'artisanat-Horizon 2020 », 2020, P. 08. sur cite : <http://www.mtatf.gov.dz:11/12/2021>
- ¹⁰ "محبوب بن حمودة"، النظام الضريبي المحلي أسلوب فعال لدعم الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، المجلد01، العدد01، 2012، ص 21.
- ¹¹ "محبوب بن حمودة"، الصناعة التقليدية والحرفية الجزائرية مع الانتقال للاحتفال باليوم الوطني للحرفي"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، المجلد03، العدد01، 2014، ص 13.
- ¹² جمال الدين. ح، "انطلاق الاحتفال باليوم الوطني للحرفي تحت شعار الحرف بين الأصالة والإبداع"، تاريخ النشر: 2021/11/09، نقلا عن الرابط: <https://elmaghrebawlat.dz> : 2021/11/16.
- ¹³ "مشاركة الوكالة في الندوة الوطنية حول موضوع المراة الريفية ضمن عالم المقاوالاتية : آفاق 2030"، متاح على الرابط: https://www.angem.dz/ar/a_la_une/211 : 2021/11/16.
- ¹⁴ مسيكة بوفامة، واقع المشاريع الاقتصادية الموجهة للمراة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، منظمة المراة العربية، ص 13.
- ¹⁵ المرجع نفسه، ص 14.
- ¹⁶ Ministère du tourisme et de l'Artisanat, **Op.cit.**, P. 14.
- ¹⁷ Mohamed Mihoub & Bachir Bekkar, « étude de cas sur le SPL de Lasalle arabe des artisans de la wilaya », REMSES, N° 1, 2016, P. 7.
- ¹⁸ دربال، والعموري، مرجع سابق، ص 11.

- ¹⁹ قدور براهيمي، فاطمة دريدي، محمد أمين قيرواني، "دور المرأة الحرفية في تنمية المجتمع الجزائري"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد 2، 2020، ص 49.
- ²⁰ النجار فايز جمعة صالح، العلي عبد الستار محمد، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، ط2، در الحامد، عمان، الأردن، 2008، ص 28.
- ²¹ "وزارة التضامن الوطني تؤكد على أهمية دور المرأة الريفية في التنمية المستدامة"، وكالة الأنباء الجزائرية، تاريخ النشر: 2020/06/11، نقلا عن الرابط: <https://www.aps.dz/ar/societe/88158-2020-06-11-15-39-48>.
- ²² ONS, *Activité, emploi et chômage*° 763, Septembre 2016, PDF : <https://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0916.pdf>
- ²³ الزهرة بركة، محمد تاج الدين صحراوي، "دور الصناعات التقليدية والحرف في دعم تنمية وتنشيط السياحة: دراسة حالة الجزائر"، مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد 01، 2021، ص 13.
- ²⁴ نادية كاظم عنون العزاوي، "التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية ودورها في التنمية المستدامة"، مجلة المخطط والتنمية، العدد 31، جامعة بغداد، 2015، ص 20.
- ²⁵ محبوب بن حمودة، "الحرف التقليدية الجزائرية والإبداع التكنولوجي"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد 05، العدد 01، 2016، ص 18.
- ²⁶ محبوب بن حمودة، "الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر: هل هي قابلة للإبداع التكنولوجي؟"، مجلة إضافات اقتصادية، العدد 1، أبريل 2017، ص 84.
- ²⁷ المرجع نفسه، ص 85.
- ²⁸ تقرير بكين + 25، مرجع سابق، ص 16.
- ²⁹ بن حمودة، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.